تحقيق صحة رواية عفو النبي ﷺ عن عبدالله بن سعد بن ابي سرح

ورد في بعض المصادر الحديثية السنيّة، و كذلك في بعض المصادر الشيعية، أن النبي ﷺ في يوم فتح مكة عفا عن عبد الله بن سعد (الذي كان قد ارتدّ وصدر بحقه حكم القتل) وذلك بشفاعة عثمان بن عفّان الذي كان أخاه من الرضاعة، فأجاز له المبايعة. غير أنّه بعد انصرافه عاتب أصحابه قائلاً: لماذا لم تقتلوه حين لم أكن قد قبلت بيعته بعد؟

إنّ قبول هذه الرواية بصيغتها المتداولة يفضي إلى لوازم معرفية، وربما سياسية واجتماعية، خطيرة؛ من قبيل نسبة المصانعة والمداراة إلى النبي ﷺ في تنفيذ الحدود، أو إنكار سُنّة إكرام المستجير، أو إجازة الغدر وقتل المستأمن على نحو غير شريف، وغير ذلك من التبعات. لذلك تقتضي الضرورة إخضاع هذه الرواية للنقد والتمحيص كي لا تُستَغلّ بوعي أو عن بساطة في غير موضعها.

وفي هذا المقال، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والرجوع إلى المصادر المكتبية، جرى فحص سند هذه الرواية ومضمونها، ليتبيّن أنّها غير معتبرة من الناحية الإسنادية، كما أنّ متنها مخالف للكتاب والسنّة. وعليه يُرجَّح بدرجة عالية أنّ الحديث موضوع و مصنوع.

الكلمات الرئيسية: عبد الله بن سعد بن ابی سرح، النبي ﷺ، العفو، ذم الصحابة، تقييم.

بحث في تسمية الرواة في السنة النبوية ب«خليفة»

مع تشكّل النزاع حول الخلافة في الفرق الإسلامية، تأثّرت السنّة الحديثية كذلك بهذا النزاع. ومن هنا تبرز الأهمية الخاصة لفحص الروايات المتعلّقة بهذا الموضوع والتحقّق من درجة اعتبارها. ومن جملة هذه الروايات ما اشتهر بحديث «اللهم ارحم خلفائي»، الذي يُنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قد عرّف رواة الحديث بأنّهم «خلفاؤه».

يتناول هذا البحث أوّلاً دراسة أسانيد الحديث، حيث يتبيّن أنّ رجاله في الغالب من العامّة والضعفاء، وأنّ بعض طرقه قد دخلت إلى المصادر الشيعية نتيجة قلب في الأسانيد، الأمر الذي جعل بعض علماء الإمامية يلتفتون إليه. ثم ينتقل البحث إلى تحليل مضمونه، ليثبت من خلال مقابلة الرواية مع الأحاديث المعتبرة في التراث الإمامي تعارضها مع أصول المذهب الشيعي؛ إذ إنّ لقب «الخليفة» في الفكر الإمامي لا يُطلق إلّا على الأئمّة المعصومين عليهم السلام.

الكلمات الرئيسية: رواية اللهم ارحم خلفائي، خلافة، مسند الرضا عليه السلام، قلب الأسانيد.

تحقيق صحة رواية مسخ بني أمية إلى وزغ

في التراث الحديثي الإمامي وردت روايات تشير إلى مسخ بعض العصاة من البشر إلى صور حيوانات. ومن جملة تلك الروايات ما نقله الكليني في روضة الكافي، حيث دلّ على مسخ بني أُميّة إلى وزغ (سحلية). وفي هذا الحديث أُمر بالغُسل بعد قتل الوزغ، وقد استنبط بعض فقهاء الإمامية استحباب هذا الغُسل استناداً إليه.

يتناول هذا البحث ـ بالاستفادة من منهج نقد الحديث، ووفقاً للمعايير الكلامية، مع توظيف أصول وعلم الرجال الإمامي ـ دراسة سند هذا الخبر وتحليل دلالاته. وتشير نتائج البحث إلى أنّ وجود رواة ضعفاء ومجهولين في سلسلة السند، وعدم إمكان تعميم مضمون الحديث على الفترات اللاحقة لزمن المسخ، وتعارضه مع الروايات النافية لوقوع المسخ في أُمّة الإسلام، فضلاً عن التحديات المضمونية كعدم انسجامه مع كيفية المسخ وغايته، وغموض الحكمة من الغُسل، وعدم توافقه مع الحقائق التاريخية، كل ذلك يُضعف اعتبار الحديث ويشكّك في صدوره عن المعصوم. كما يعزّز هذا الأمر الرأي القائل بأنّ الاستناد إلى هذه الرواية في المسائل الفقهية، أو اعتمادها لترويج مقولة المسخ لبني أُميّة وفق مفادها، يواجه إشكالات معرفية عميقة. وعليه، فإنّ إعادة النظر الفقهية الكلامية في أصالة واعتبار هذا الحديث تُعدّ ضرورة لا مفرّ منها.

الكلمات الرئيسيه: تحويل الوزغ، الغسل بعد قتل الوزغ، الدولة الأموية، توثيق الحديث.

نسبة «الإيضاح» إلى فضل بن شاذان و إعادة تقييم عنوانه

إنّ نِسبة كتاب «الإيضاح» إلى الفضل بن شاذان النيسابوري (ت. ٢٦٠هـ) تُعَدّ من القضايا المثيرة للجدل في الدراسات الكلامية والتاريخية. فقد ذهب بعض الباحثين ـ استناداً إلى الشواهد النسخيّة والبيانات الواردة في الكتاب ـ إلى تصحيح هذه النسبة، في حين شكّك آخرون في صحّتها. وتأتي هذه الخلافات في ضوء تقريرين مهمّين: الأوّل ما أورده ابن شهرآشوب (ت. ٥٨٨هـ) في كتابه المطبوع حديثاً «مثالب النواصب»، والثاني ما نقله حسن بن سليمان الحلّي (حيّ سنة ٨٠٢هـ) في كتابه «تفضيل الأئمّة»، حيث يدلاّن على أنّ نسبة كتاب «الإيضاح» إلى الفضل بن شاذان صحيحة، رغم بعض الإبهامات.

وتُظهر دراسة هذه النقول أنّ النسبة المذكورة، بالاعتماد على القرائن والشواهد المتاحة، تبقى مقبولة وقابلة للدفاع. إضافةً إلى ذلك، يُرجَّح بالاستناد إلى هذين التقريرين وإلى الشواهد النسخيّة أنّ كتاب «الإيضاح» كان يُعرف في العصور السابقة بعنوان «التنبيه من الحيرة والتيه»، وأنّ تغيّر اسمه إلى «الإيضاح» قد وقع مع مرور الزمن.

الكلمات الرئيسية: فضل بن شاذان، الإيضاح، التنبيه، مثالب النواصب، تفضيل الأئمة.

إعادة فحص مصداقية على روايات (غضوا ابصاركم) في مصادر الفريقين مع التركيز على نقد تضعيفات ابن الجوزي.

تُعَدّ حادثة «غضّ الأبصار عند مرور السيّدة فاطمة عليها السلام يوم القيامة» من الفضائل التي انعكست في المصادر الحديثية لدى الفريقين. فإلى جانب الروايات المرسلة الواردة في كتب الإمامية التي تتضمّن هذا الفضل، نجد أنّ الشيخ المفيد قد رواه بسند صحيح، كما نقله الشيخ الصدوق بعدّة طرق. إضافةً إلى ذلك، يظهر هذا الخبر أيضاً في مؤلّفات الزيدية والإسماعيلية المتقدّمة. أمّا عند أهل السنّة، فقد رُوي هذا الحديث بأكثر من عشرة أسانيد. وعلى الرغم من شهادة الحاكم النيسابوري وسبط ابن الجوزي بصحّة بعض هذه الأسانيد، فإنّ ابن الجوزي حكم بعدم اعتبار جميع طرقه.

غير أنّ الدراسة التفصيلية للأسانيد السنّية لا تكشف فقط ضعف دعوى ابن الجوزي، بل تبيّن أيضاً أنّ تضعيف كثير من الرواة الواردين في تلك الأسانيد إنّما كان متأثّراً بميولهم الشيعية وانعكاس الانحيازات الكلامية لكتّاب الرجال من أهل السنّة في مجال الجرح والتعديل.

الكلمات الرئيسية: السيدة فاطمة عليها السلام، غضوا أبصاركم، تقييم الصحة، ابن جوزي، الحاكم النيشابوري، رواة عامة.

دراسة في هوية و وثاقة "طلحة بن زيد" مع التأكيد على التوثيقات العامة

يُعَدّ طلحة بن زيد النهدي، أحد محدّثي القرن الثاني الهجري، شخصيةً بارزة في نقل التراث الروائي الإمامي. فعلى الرغم من أنّ علماء العامّة اتّخذوا موقفاً متشدّداً في تقييم رواياته، فوصفوه بالضعيف أو المتروك، إلّا أنّ المصادر الإمامية لم تذكر فيه توثيقاً صريحاً ولا تضعيفاً مباشراً. ومع ذلك، فإنّ كثرة رواياته في المصادر المعتبرة لدى الإمامية، إلى جانب إشارات رجاليّة مثل عبارة النجاشي حول «اختلاف رواياته» ووصف الشيخ الطوسي لكتابه بأنّه «معتمد»، تكشف عن نوع من القبول العام لرواياته عند أصحاب الحديث.

تسعى هذه الدراسة ـ من خلال تحليل التقارير الرجالية لدى الفريقين وتوضيح موقعه عند المحدّثين ـ إلى تقييم وثاقة طلحة بن زيد وربطها بالتوثيقات العامّة في التراث الرجالي الإمامي. كما تحاول، عبر بحث الخلاف في تحديد مذهبه (سواء أكان عامياً، إمامياً أم بترياً) وتحليل الإشكالات المتعلّقة بتصنيفه الطبقي، تقديم صورة أوضح عن هويّة هذا الراوي ودرجة اعتباره.

الكلمات الرئيسية: طلحه بن زيد، بتريّه، زيديّه، التوثيقات العامة.